الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي

جامعة ابن خلدون تيارت

الملتقى الدولي الأول حول

السياسات التشريعية البيئية ودورها في تحقيق الأمن البيئي في الدول المغاربية

الرئيس الشرفي للملتقى

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

المشرف العام للملتقى

مدير مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي

البريد الالكتروني:

envir14@mail.univ-tiaret.dz

Ch_bousmaha@mail.univ-tiaret.dz

رقم الفاكس/ الهاتف: 26 62 42 046 /20 34 42 046

يومي الاثنين والثلاثاء 16، 17 افريل 2012

بكلية الحقوق والعلوم السياسية

مدرج الوئام

اللجان الرئاسية، العلمية، التنظيمية، التقنية للملتقى

رئاسة الملتقى:

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسيـــــة.

مدير مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي.

اللجنة العلمية:

رئيس المجلس العلمي بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيـارت

رئيس اللجنة العلمية لقسم الحقوق، جامعة تيـارت

رئيس قسم الحقوق، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيـارت

أ.د/ بن حمو عبـد الله جامعة تلمسـان

أ.د/بـــودالي محمـد جامعة سيدي بلعباس

أ.د/ بن علـي طيـبي جامعة سعيـدة

أ.د/ بوسلطـان محمـد جامعة وهـران

د/ عبد المنعم بن أحمد جامعـة الجلفـة

د/ يحـيى ونـاس جامعـة أدرار

د/ ويـس قتحـي جامعـة تيـارت

د/ بلقنيشـي الحبيب جامعـة تيـارت

د/ بن علـي امحمـد جامعة الجزائـر

اللجنة التنظيمية:

د. عليـان بوزيـان د. بوراس عبـد القـادر

د. مقني بن عمـار د. مكي خالديـة

اللجنة التقنية:

أ.جقبوبي حمزة أ. براهيمي الـوردي أ.عجالي بخالد

شروط المشاركة:

على أن يراعى في المشاركات ما يلي:

-أن تكون المداخلة في حدود لا يتجاوز 20 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والتهميش

-أن تكون المداخلة مكتوبة بخط Traditional Arabic الحجم 14 والتهميش 10

-أن تكتب الهوامش في آخر المداخلة.

- يرسل عنوان المداخلة وملخصها على البريد الإلكتروني للملتقى قبل تاريخ 26 فيفري 2012

-على أن يرسل النص كاملا للمداخلة قبل تاريخ **25 مارس 2012** في حلة قبول المشاركـة

Problématique :

La législation environnementale se dirige vers, la normalisation internationale, et les paramètres mondiaux, appliqués dans, les pays développés, afin de réaliser la sécurité de l'environnement, ce qui nous incite, l'illustration des expériences internationales, pour envisager les solutions adéquates, à partir de là, on peut, apprécier, la politique législative, environnementale, nationale et maghrébine.

sur la lumière de ce qui précède, est ce que, les procédures et les législations nationales et internationales, qui sont en vigueur, sont assez suffisants pour stopper la dégradation environnementale et la destruction des systèmes écologiques, sinon est ce que la responsabilité doit être collective, pour réaliser la sécurité de l'environnement, si, oui, comment ? et quels sont les impacts du développement économique, et les projets du développement durable, sur l'environnement Maghrébin ?et à quel ,point la société contemporaine, réponde à ces défis ?

Les axes :

1. la législation environnementale, Maghrébine, et les défis de l'environnement ;
2. la sécurité environnementale : définition, domaines, contraintes, au niveau national et international.
3. le rôle de la jurisprudence dans la protection de l'environnement des crimes.
4. les moyens d'harmonisation de la coopération Maghrébine via la réalisation, de la sécurité de l'environnement ;
5. le rôle de l'Etat Algérien dans, la protection de la sécurité environnementale ;
6. le rôle de la recherche scientifique dans la protection environnementale.

الافتتاحية

تختلف المشكلات البيئية والتحديات التي تواجه الدول من دولة إلى أخرى وذلك استنادا إلى ظروفها الطبيعية وحجم وتنوع الموارد المتاحة؛ وكثافة السكان وتنوع التنمية الاقتصادية ونظمها الاجتماعية.

ولقد زاد من تفاقم المشكلات وتنوعها في الدول المغاربية الانفتاح الاقتصادي، حيث نجد أن معظم الدول المغاربية اعتمدت على أساليب التنمية السريعة والتي بدورها تعتمد على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية؛ واستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة التي في كثير من الأحيان لا تلائم الظروف البيئية، مما يؤدي إلى زيادة معدل التدهور البيئي ويضاعف من حدة المشكلات البيئة.

إن تغير المناخ، وارتفاع معدلات النمو السكاني، فضلاً عن النمو الاقتصادي والحضري السريعين في بعض البلدان، كلها عوامل تُضاعف تعرّض المنطقة للتحديات البيئية وتقيد قدرتها على إدارتها.

إن هناك شبه اتفاق على أن البيئة المغاربية بتنوعها البيئي، لازالت بكرا مما يتطلب جهدا منظما ومتبصرا في كيفية الحفاظ عليها، إذ أن الوضع ليس قاتمًا كما في الدول المصنعة، فغالبية البلدان المغاربية مدركة وواعية بالتحديات البيئية المستقبلية في غياب تاطير تشريع يتماشى وهذه التحديات.

إن مصير المنطقة المغاربية ومستقبلها مرتبط على نحو لا مناص منه بحالة بيئتها، المائية والترابية والهوائية وبيئتها البحرية؛ والتي تفرض على الدول المغاربية العمل معًا لمواجهة التحديات المشتركة، وللتعاون كجبهة واحدة في المبادرات البيئية العالمية؛ تحقيقا لأمنها البيئي، بدمج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط مما يستدعي الانتقال من نظام المسؤولية الفردية إلى نظام المسؤولية الجماعية، والإدراك الحسي للمسؤولية البيئية بغية بلورة السلوك البيئي الايجابي.

إن تنظيم ملتقى دولي عن السياسات التشريعية البيئية في الدول المغاربية يهدف الى بلورة استراتيجية موحدة ومستدامة تجاه التحديات البيئية التي تواجهها المنطقة المغاربية، خصوصا في ظل زيادة معدل التنمية الاقتصادية الذي تشهده غالبية الدول المغاربية.

إن من شأن هذا الملتقى أن يبين دور السياسة التشريعية وانعكاساتها على تحقيق الأمن البيئي من خلال الوقوف على إشكاليات تحقيقه من منظور الامن الشامل في المحيط المغاربي، ودور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الاقليمية والدولية لاسيما اتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية خصوصًا و المنظمات غير الحكومية في المساعي البيئية الدولية ، لرفع الوعي البيئي المغاربي.

كما يهدف الملتقى إلى تقييم أوضاع حماية البيئة ومدى التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبغية اقتراح حلول وتدابير لسياسات تشريعية بيئية فاعلة.

إشكالية الملتقى:

يتجه التشريع البيئي في المنطقة المغاربية إلى مسايرة المعايير والمقاييس الدولية المعمول بها في البلدان المصنَّعة المتقدمة، مستهدفا تحقيق الأمن البيئي، مما يستدعي التعرض للتجارب العالمية في معالجة المشكلات البيئية لتحقيق هذه الغاية، ومن ثم تقييم السياسة التشريعية البيئية الوطنية والمغاربية.

وعلى ضوء ما سبق نتساءل هل يكفي ما يُتّخذ من إجراءات تشريعية وطنية ودولية لإيقاف التدهور البيئي وتدمير الأنظمة الطبيعية، أم لابد من إقرار المسؤولية الجماعية؛ ومساهمة الجميع في تحقيق الأمن البيئي وكيفية ذلك؟ وما هي تأثيرات التنمية الاقتصادية ومشاريع التنمية المستدامة على البيئة المغاربية، وما مدى استجابة المجتمع المعاصر لهذه التحديات؟

وهو ما يستدعي دراسة الجوانب الإستراتيجية والقانونية لدعم الأمن البيئي وتحديد دور الأطراف المعنية، وتقييم السياسة التشريعية من اجل تفعيل الأمن القانوني البيئي.

محاور الملتقى:

1- التشريـع البيئـــي المغـــاربي والتحديات البيئية.

2- الأمن البيئي : ماهيته ، مجالاته، وتداعيات الإخلال به محليا ودوليا.

3- النظام الضريبي البيئي المغاربي وأثره في الحدّ من التلوّث البيئي.

4- دور القضاء المغاربي في الحد من الأضرار والجرائم البيئية.

5- سبل تعزيز التعاون المغاربي المشترك تجاه تحقيق الأمن البيئي.

6- دور الدولة الجزائرية في حماية أمنها البيئي.

7- دور البحث العلمي في حماية البيئة.

Les politiques législatives environnementales et leur rôle dans la réalisation de la sécurité environnementale dans les pays du grand Maghreb

Les problèmes environnementaux et leurs défis se diversifient d'un pays à l'autre, selon les conditions de la nature, diversification des ressources disponibles, pourcentage démographique, et développement socio-économique.

Face à ce développement économique, les problèmes se sont fragmentés, vu que la majorité des pays du grand Maghreb, se sont basés sur des moyens de développement rapide, qui à son tour se base sur l'exploitation énorme des ressources naturelles, et l'utilisation des techniques de la production moderne qui viole la nature, et tous ça dégrade l'environnement et multiplie les menaces.

Le changement climatique, l'élévation de taux démographique, d'un autre coté de développement économique rapide dans certains pays, mènent vers des défis majeurs que l'environnement sera incapable à les gérer.

il existe un près accord, entre les pays du grand Maghreb avec ce qu'ils possèdent, de diversification environnementale, par contre au pays industrialisés, sont demandés à fournir plus d'efforts pour préserver cette richesse, vu que ces pays sont beaucoup plus conscients des défis de l'avenir, surtout en absence du cadre législatif qui correspond, aux nouvelles exigences,

l'avenir de ces pays dépend de la situation de l'environnement; l'eau, sol, l'ère, et de l'environnement maritime), l'environnement de ces pays, leur impose un travail commun pour affronter les risques, qui menacent la sécurité de l'environnement, et cela parait, dans les programmes de planification, qui sont le résultat des responsabilités collectives, et non individuelles, afin de sensibiliser la conscience et la conduite humaine, vers l'environnement.

l'organisation de ce colloque international, été dans le but de développer une seule et durable stratégie, vers les défis de l'environnement Maghrébin, surtout en mesure de ces développement économiques vécus dans la majorité des pays du grand Maghreb;

faire apparaître le rôle de la législation environnementale et son impact, sur la réalisation de la sécurité d'environnement à travers, les contraintes de sa réalisation globale dans les pays Maghrébins, ainsi que , le rôle représenté par la société civile, les organisations territoriales, et internationales, l'union maghrébine, les ONG, l'organisation des pays arabes, dans la conscience écologique Maghrébine.

Ce colloque a pour but de valoriser, le pourcentage de protection de l'environnement et l'état d'avancement via le développement durable.